الأوراق التجارية و الأمن القانوني

في القانون التجاري الجزائري

- دراسة مقارنة -

إعداد

الدكتور شنوف معمر

Dar El Kitab El Hadith

دار الكتاب الحديث

Scanné avec CamScanner

الفهرس

المقدمة..... 11

الجزء الأول: أمن قانوني منقوص عند نشأة الإلتزام الصرفي..... 35

الفصل الأول: نقص الأمن القانوني للإلتزام الصرفي من خلال إنشاء الأوراق التجارية..... 39

المبحث الأول: الأحكام القانونية الخاصة بإنشاء الأوراق التجارية تكريسا للائتمان..... 40

الفقرة الأولى: ضعف القواعد المنظمة للأوراق التجارية نحو تدعيم الأمن القانوني.....41

أ-عدم كفاية الجانب الشكلي للورقة التجارية لحماية الإلتزام الصرفي.....

1 -البيانات الشكلية المتعلقة بإنشاء السفتجة (الكمبيالة).....41

1-1البيانات الالزامية كشرط لتجسيد الائتمان في السفتجة. 42

1-2البيانات الاختيارية في السفتجة. 43

1-2-1شرط الوفاء أو القبول الاحتياطي. 44

1-2-2-شرط عدم الضمان. 44

1-2-3شرط الرجوع بلا مصاريف أو بدون احتجاج. 45

1-2-4شرط التقديم للقبول. 45

1-2-5الوفاء في الموطن المختار. 46

1-2-6شرط تعدد النظائر وتعدد النسخ. 46

1-2-7شرط الإخطار أو عدم الإخطار. 46

2 البيانات الشكلية المتعلقة بإنشاء السند لأمر..... 47

2-1البيانات الإلزامية لإنشاء السند لأمر. 48

2-2البيانات الاختيارية لانشاء السند لأمر..... 49

3 الجوانب الشكلية المتعلقة بإنشاء الشيك..... 51

3-1 تحديد طبيعة الشيك المقصود به كورقة تجارية. 51

3-2 البيانات الالزامية في الشيك كورقة تجارية. 52

3-2-1 توقيع من أصدر الشيك (الساحب). 53

3-3 البيانات الاختيارية التي يمكن إدراجها في الشيك..... 55

3-3-1 ذكر اسم المستفيد من الشيك..... 56

3-3-2 ذكر (شرط) بيان المحل المختار. 56

3-3-3 شرط وصول القيمة. 56

3-3-4 شرط الضمان الاحتياطي..... 57

3-3-5شرط الرجوع بلا مصاريف. 58

Scanné avec CamScanner

4 البيانات الشكلية المتعلقة بإنشاء سند الخزن، سند النقل وعقد تحويل الفاتورة. 61
4-1 البيانات المتعلقة بإنشاء سند الخزن (سند المؤن). 62
4-1-1 البيانات الاجبارية لسند الخزن..... 63
4-1-2 البيانات الاختيارية في سند الخزن. 66
4-2 البيانات المتعلقة بإنشاء سند النقل..... 66
4-2-1 البيانات الإلزامية لإنشاء سند النقل..... 68
4-2-2 البيانات الإختيارية لإنشاء سند النقل..... 69
4-3 البيانات المتعلقة بإنشاء عقد تحويل الفاتورة. 70
4-3-1 البيانات الالزامية لانشاء عقد تحويل الفاتورة. 72
4-3-2 البيانات الإختيارية في عقد تحويل الفاتورة..... 79
ب-عدم توافق القواعد الموضوعية مع خصوصية الالتزام الصرفي.....80
1- عدم مراعاة خصوصية ركن الرضا. 80
2- اشتراط ركن الأهلية وفقا للقواعد العامة. 81
3- الطابع التقليدي لركن المحل في الورقة التجارية..... 83
4- بروز ركن السبب في الالتزام الأصلي دون الالتزام الأساسي. 84
الفقرة الثانية: جزاء إغفال شروط إنشاء الأوراق التجارية كوسيلة لتكريس الأمن القانوني 87
أ-جزاء إغفال البيانات الشكلية لإنشاء الأوراق التجارية.....87
1 جزاء تخلف بيانات الأوراق التجارية الواردة في الأمر رقم 75-59..... 88
1-1 جزاء تخلف بيانات السفتجة 88
1-2 ترك أحد البيانات الإلزامية أو أكثر 88
1-1-1صورية السفتجة..... 91
1-1-2 حالة تحريف السفتجة..... 91
1-2 جزاء تخلف بيانات السند لأمر 92
1-3 جزاء تخلف بيانات الشيك 94
2 جزاء تخلف بيانات الأوراق التجارية الواردة بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-08. 95
3 جزاء الإخلال ببيانات إنشاءسند الخزن..... 95
4 جزاء الإخلال ببيانات إنشاءسند النقل. 96
ب-جزاء عدم توفر الشروط الموضوعية في الأوراق التجارية. 97
المبحث الثاني: النشوء الأصلي للالتزام الصرفي من خلال انشاء الأوراق التجارية..... 99
الفقرة الأولى: ماهية الإلتزام الصرفي من منظور انشاء الأوراق التجارية 100
أ-مفهوم الالتزام الصرفي. 100
1 تعريف الالتزام الصرفي. 100

Scanné avec CamScanner

1-1التعريف اللغوي للالتزام الصرفي 100
1-2التعريف الاصطلاحي للالتزام الصرفي 100
2 اختلاف الالتزام الصرفي عن الالتزامات القانونية المشابهة له 101
1-2تفرقة الالتزام الصرفي عن الالتزام المدني 101
2-2تباين الالتزام الصرفي عن الالتزام الناشئ بموجب عقد الكفالة 104
ب-نطاق الالتزام الصرفي. 105
1 الشخص الموقع على الورقة كمعيار لتحديد نطاق الالتزام الصرفي. 106
2 التضامن الصرفي كمعيار لنطاق الإلتزام الصرفي. 106
2-1الأشخاص الملتزمين في إطار التضامن الصرفي 107
2-1-1الساحب أو المحرر: 108
2-1-2المظهر: 109
2-1-3المسحوب عليه القابل: 110
4-1-2القابل للتدخل: 111
2-1-5الضامن الإحتياطي: 112
2-2مدى امكانية الملتزمين من التخلص من التضامن الصرفي 112
2-2-1جواز إستبعاد التضامن الصرفي 112
2-2-2اثار شرط عدم التضامن 113
الفقرة الثانية: أحكام الإلتزام الصرفي. 114
أ-علاقة الحامل بالملتزمين الصرفيين. 114
1المبادئ التي تحكم علاقة الحامل بالملتزمين الصرفيين, ... 114
1-1وحدة محل الإلتزام 114
1-1-1حق الحامل في المطالبة بكل الدين الصرفي 114
1-1-2استيفاء الحامل لدينه الصرفي من أحد الملتزمين يمنعه من الرجوع على الآخرين. 115
1-2تعدد الروابط القانونية 116
2 رجوع الحامل على المتضامنين الصرفيين. 118
2-1شروط ممارسة الرجوع الصرفي 119
2-1-1توفر سبب الرجوع الصرفي 119
2-1-2اتخاذ الحامل الاجراءات التي فرضها عليه المشرع التجاري 120
2-1-3الرجوع على الملتزمين الصرفيين قبل اكتمال مدة التقادم 121
2-2المبالغ التي يجوز للحامل مطالبة المتضامنين الصرفيين بها 121
ب-احكام التضامن الصرفي في علاقة الملتزمين الصرفيين بعضهم البعض. 122
1 المبادئ التي تحكم علاقة الملتزمين الصرفين بعضهم ببعض. 122
1-1مبدأ عدم انقسام الدين 122
1-2النيابة التبادلية الناقصة 123

Scanné avec CamScanner

2 رجوع الملتزمين الصرفيين بعضهم على بعض. 124
2-1الأساس القانوني لرجوع الملتزمين الصرفيين 124
2-1-1الدعوى الشخصية 124
2-1-2دعوى الرجوع الصرفية..... 126
2-2الأشخاص محل دعوى الرجوع الصرفي..... 127
2-2-1رجوع المسحوب عليه 127
2-2-2رجوع ساحب الورقة التجارية أو محررها..... 129
2-2-3رجوع المظهر 131
2-2-4رجوع الضامن الاحتياطي والموفي بطريق التدخل 131

الفصل الثاني:إمكانية تحقيق الأمن القانوني للإلتزام الصرفي من خلال تداول الأوراق التجارية.....135

المبحث الأول:التمحور اللامتكافىء للإلتزام الصرفي في طرق تداول الأوراق التجارية في القانون الجزائري 136

الفقرة الأولى: غموض الالتزام الصرفي فيتداول الأوراق التجارية بالتظهير.....136

أ-تعريف التظهير.....137

ب-أنواع التظهير.....139
1 أنواع التظهير من حيث الأثر القانوني. 139
1-1التظهير الناقل للملكية 139
1-1-1 شروط وأركان التظهير الناقل للملكية..... 140
1-1-2 بيان وصول القيمة..... 149
1-1-3 بيان منع التظهير..... 160
1-2التظهير التوكيلي..... 164
1-2-1 الشروط الموضوعية للتظهير التوكيلي..... 164
1-2-2 الشروط الشكلية للتظهير التوكيلي..... 166
1-3التظهير التأميني..... 168
1-3-1 الشروط الموضوعية للتظهير التأميني 169
1-3-2 الشروط الشكلية للتظهير التأميني 169

الفقرة الثانية: وضوح الالتزام الصرفي في تداول الأوراق التجارية بواسطة التسليم. 172

أ-تعريف التسليم 172

ب-أطراف التسليم.....172
1-مسلم الورقة التجارية (المسلم)..... 173
2- مستلم الورقة التجارية. 173

ج- صور التسليم.....173

Scanné avec CamScanner

1- التسليم الفعلي..... 174
2- التسليم القانوني (الحكمي). 174
المبحث الثاني: مظاهر الأمن القانوني من خلال تداول الأوراق التجارية..... 175
الفقرة الأولى: مظاهر الأمن القانوني من خلال تداول الأوراق التجارية بالتظهير..... 176
أ-تحديد الأوراق التجارية القابلة للتداول بطريق التظهير..... 176
1- إمكانية تداول السفتجة، السند لأمر والشيك بواسطة التظهير. 176
2- إمكانية تظهير الأوراق المضافة بموجب المرسوم التشريعي 93-08. 177
ب-الآثار المترتبة عن تظهير الأوراق التجارية. 177
1- آثار التظهير الناقل للملكية. 178
1-1انتقال الحقوق الثابتة في الورقة التجارية 178
1-2الحق في تقديم الورقة للقبول والوفاء 180
1-3منح التظهير للمظهر إليه الحق في الرجوع على الملتزمين بالورقة 181
1-3-1أن يكون التظهير تاما (ناقلا للملكية) 182
1-3-2ألا يكون الحامل قد تعمد الإضرار بالمدين وقت اكتسابه الورقة التجارية..... 182
1-3-3عدم وجود دفع متولد عن علاقة شخصية بين المدين والحامل 183
1-4انتقال الحق في الورقة مطهرا من الدفوع 186
2- آثار التظهير التوكيلي..... 190
2-1آثار التظهير التوكيلي فيما بين طرفيه (المظهر/المظهر إليه)..... 191
2-2آثار التظهير التوكيلي بالنسبة للغير..... 192
3- آثار التظهير التأميني. 194
4- الالتزام الصرفي لأطراف التظهير كأثر للتظهير..... 196
الفقرة الثانية: مظاهر الأمن القانوني من خلال تداول الورقة التجارية بالتسليم. 197
أ-آثار التسليم بالنسبة لأطراف التسليم..... 198
ب-آثار التسليم بالنسبة للغير..... 199
الجزء الثاني: أمن قانوني محدود عند انقضاء الإلتزام الصرفي..... 203
الفصل الأول: مظاهر محدودية الأمن القانوني عند إنقضاء الإلتزام الصرفي للأوراق التجارية..... 207
المبحث الأول: محدودية الأمن القانوني عند إنقضاء الإلتزام الصرفي في الأوراق التجارية..... 208
الفقرة الأولى: الوفاء بالورقة التجارية كسبب أصلي لإنقضاء الإلتزام الصرفي..... 208
أ-نسبية الأمن القانوني من خلال الوفاء الإختياري في الأوراق التجارية..... 209

Scanné avec CamScanner

1- الوفاء الإختياري من طرف المسحوب عليه..... 209
1-1مكان وتاريخ الوفاء..... 209
1-2صور الوفاء بالورقة التجارية 211
1-2-1الوفاء الكلي الورقة التجارية..... 211
1-2-2الوفاء الجزئي الورقة التجارية 212
1-3أساليب الوفاء في الورقة التجارية 212
1-3-1الوفاء بالورقة التجارية نقدا 213
1-3-2الوفاء بواسطة شيك أوحوالة..... 213
2- الوفاء الإختياري (الموفي الإحتياطي) من طرف المتدخل..... 218

ب-الإجراءات القضائية كوسيلة لتنفيذ الإلتزام الصرفي. 220
1-الإحتجاج لعدم الوفاء كإجراء أولي للوفاء..... 221
1-1تعريف الاحتجاج لعدم الوفاء 221
1-2مواعيد الاحتجاج عن الوفاء 222
1-3الإعفاء من الإحتجاج بعدم الوفاء 225
2-حالات رجوع الحامل على الملتزمين بالورقة..... 226
2-1إذا لم يتم الوفاء في الإستحقاق 226
2-2إذا وقع إمتناع كلي أو جزئي عن القبول 227
2-3حالة إفلاس المسحوب عليه أو توقفه عن الدفع 227
2-4حالة إفلاس الساحب..... 227
3-الطرق القضائية لجبر المدين على الوفاء 227
3-1حجز وبيع ممتلكات المدين..... 227
3-2اللجوء إلى قاضي الأمور المستعجلة..... 228
3-3اللجوء إلى القاضي بدعوى الضمان..... 228

ج-الوسائل الإضافية للدفع في القانون التجاري الجزائري. 228
1-تنفيذ الإلتزام الصرفي عن طريق التحويلات المالية في التشريع الجزائري. 229
1-1الأمر بالتحويل 229
1-2إنشاء الأمر بالتحويل..... 230
1-3الطبيعة القانونية لأمر التحويل المصرفي 233
1-4الأمر بالإقتطاع 235
2-تنفيذ الإلتزام الصرفي عن طريق التحويلات الالكترونية في التشريع الجزائري. 236
2-1البطاقات البنكية..... 237
2-1-1بطاقات الدفع..... 238
2-1-2بطاقات الائتمان:Credit Card 241
2-1-3بطاقة الصرف البنكي: Charge Card 241
2-1-4بطاقات الأنترنيت:Internet Card..... 242

Scanné avec CamScanner

2-2البطاقات الذكية.....
الفقرة الثانية: المساس بالأمن القانوني من خلال إنقضاء الإلتزام الصرفي بالطرق الإستثنائية. 242
.....
أ-انقضاء الإلتزام الصرفي بالسقوط. 244.....
1- علاقة الحامل بالساحب. 244.....
2- علاقة الحامل بالمظهرين. 246
3- علاقة الحامل المهمل بالمسحوب عليه. 247.....
ب-انقضاء الالتزام الصرفي بالتقادم. 247
ج- مدى تأثير السقوط والتقادم على مبدأ الإئتمان في الورقة التجارية. 247.....
250.....
المبحث الثاني:عدم فاعلية الضمانات المقررة لحماية الحقوق عند إنقضاء الإلتزام الصرفي 252.....
الفقرة الأولى: قصور ضمانات الوفاء القانونية. 253.....
أ-فعالية مقابل الوفاء كضمان لتحقيق الأمن القانوني. 253
ب-حجية القبول كضمان لتحقيق الأمن القانوني. 258.....
1- الشروط الموضوعية للقبول: 259
2- الشروط الشكلية للقبول: 260
ج- فعالية التضامن الصرفي كضمان قانوني. 262
الفقرة الثانية: إتساع نطاق الأمن القانوني من خلال الضمانات الإتفاقية. 265.....
أ-أهمية الضمان الشخصي في الالتزام الصرفي. 265
ب-دور التأمين العيني في تنفيذ الالتزام الصرفي. 270
الفصل الثاني: تجاوز المحدودية من خلال القصور القانوني في تأطير الأوراق التجارية. 275.....
المبحث الأول: القصور القانوني الذي أثر على قيمة الأوراق التجارية التقليدية. 277.....
الفقرة الأولى: القصور القانوني على مستوى الأوراق التجارية التقليدية. 278.....
أ-النقائص التي تشوب القواعد المنظمة للسفتجة والسند لأمر. 278.....
1- النقص الذي يعتري القاعدة القانونية الخاصة بإنشاءالسفتجة والسند لأمر. 279
2- النقائص القانونية المتعلقة بتداول السفتجة والسند لأمر. 282
ب-النقائص المتعلقة بالقواعد المنظمة للشيك. 284.....
1- نقد قواعد القانون التجاري المتعلقة بالشيك. 284
2- عوارض دفع الشيكات..... 285

Scanné avec CamScanner

2-1مفهوم عوارض دفع الشيكات 285
2-2إجراءات تسوية عوارض الدفع..... 285
3- ملاحظات حول الجرائم المتعلقة بالشيك..... 287
الفقرة الثانية: القصور القانوني المسجل على الأوراق التجارية الحديثة 290
أ-عدم مسايرة القواعد القانونية المنظمة للأوراق التجارية للتجارة الحديثة.....290
ب- .الغموض الذي يشوب الأوراق التجارية الواردة بموجب المرسوم التشريعي رقم 08-93.....
.....291
1- عدم كفاية النصوص المنظمة الأوراق الواردة بموجب المرسوم التشريعي 08-93. . 292
2-المعيار المعتمد من طرف المشرع الجزائري في تحديد الأوراق التجارية..... 293
3- مدى اعتبار السجل التجاري والفاتورة أوراقا تجارية..... 296
3-1الطبيعة القانونية للفاتورة 296
3-1-1تعريف وخصائص الفاتورة 296
3-1-2خصائص الفاتورة 297
3-1-3أنواع الفوترة 298
3-1-4دور وأهمية الفاتورة..... 299
3-1-5البيانات الإلزامية في الفاتورة..... 300
3-1-6البيانات الاختيارية في الفاتورة..... 301
3-2الطبيعة القانونية للسجل التجاري..... 302
3-2-1تعريف السجل التجاري..... 302
3-2-2وظائفه..... 302
3-2-3كيفية التقيد في السجل التجاري..... 303
3-2-4البيانات الواردة في السجل التجاري 305
3-2-5التكييف القانوني للفاتورة والسجل التجاري وفقا للأوراق التجارية في القانون
الجزائري 305
المبحث الثاني: تجاوز محدودية الأمن القانوني بتغير مصدر الإلتزام الصرفي باستحداث الأوراق الإلكترونية.....307
الفقرة الأولى: مبررات اللجوء للأوراق التجارية الإلكترونية. 307
أ-تطور التجارة والبنوك كمبرر لخلق الأوراق التجارية الإلكترونية. 308
1-التجارة الالكترونية كحقل استعمال الأوراق التجارية الإلكترونية. 309
2-البنوك الالكترونية كآلية لتداول الأوراق الإلكترونية..... 311
2-1ظهور البنوك الالكترونية..... 311
2-2تعريف البنك الالكتروني 312
2-3مزايا البنوك الالكترونية 313
2-4التحديات الجديدة التي تواجه البنوك الالكترونية..... 313

Scanné avec CamScanner

ب-الأوراق التجارية في مجال عمليات البنوك الالكترونية. 317
الفقرة الثانية: طبيعة الإلتزام الصرفي في الأوراق الإلكترونية كعائق لتحقيق الأمن القانوني.319
أ-تباين الإلتزام الصرفي في السفتجة الإلكترونية كبديل للسفتجة الورقية. 319
1-تعريف السفتجة الإلكترونية. 320
2- أنواع السفاتج الإكرتونية. 321
2-1السفتجة الالكترونية الورقية أو المقترنة بكشف(la Lettre de change relevé).... 321
2-2السفتجة الالكترونية الممغنطة (L.C.R Magnétique) 321
2-3الفرق بين السفتجة الالكترونية الورقية المقترنة بكشف والسفتجة الالكترونية الممغنطة..... 322
2-4الطبيعة القانونية للسفتجة الالكترونية الممغنطة وحجيتها 324
2-5خصائص السفتجة الالكترونية. 327
ب-الطابع المتميز للإلتزام الصرفي في السند لأمر الالكتروني. 328
ج- غياب الضمانات الكافية في الشيك الإلكتروني. 329
1- تعريف الشيك الإلكتروني. 329
2- أهمية الشيك الإلكتروني. 330
3- تمييز الشيك الالكتروني عن الشيك التقليدي. 332
4- تداول الشيك الإلكتروني. 333

الخاتمة..... 341

قائمة المراجع..... 351

الفهرس..... 369

Scanné avec CamScanner

المؤلف : الدكتور شنوف معمر من مواليد سنة 1979 بالجلفة متحصل على شهادة الدكتوراه، تخصص القانون الخاص وعلى شهادة الكفاءة المهنية لممارسة مهنة المحاماة CAPA، جامعة بسكرة. كما تحصل من قبل على شهادة الماستر حقوق تخصص قانون أعمال ، جامعة الأغواط و شهادة ليسانس علوم قانونية و إدارية ، جامعة الجلفة وعلى عديد الشهادات العلمية الأخرى.يمارس مهنة التدريس لمقياس الأوراق التجارية و المالية بكلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة الجلفة. وهو عضو بمخبر البحث قانون البيئة ، ضمن فرقة أنظمة حماية البيئة بموضوع : رقمنة قطاع البريد و تكنولوجيات الإعلام و الإتصال كآلية لحماية البيئة و دور الإتحاد الدولي للبريد في ذلك.وعضو بـ مخبر البحث : الحماية القانونية للبيئة من الأضرار الناجمة عن الذبذبات السلكية و اللاسلكية في الجزائر.

لديه العديد من المشاركات والتدخلات الفاعلة في الملتقيات الدولية والوطنية ومساهمات في ايام دراسية .

وله مقالات دولية منشورة:

- مقال دولي بعنوان : دور الهيئات الدولية لحماية الملكية الفكرية .
- مقال دولي بعنوان : الأسناد التجارية و تنازع القوانين ، إعمال نص المادة 21 من القانون المدني الجزائري و إتفاقية جنيف لقانون الصرف الموحد

الكتاب : مؤلف حاولت من خلاله أن أضع في نطاقه الشامل في التشريع التجاري الجزائري وباقي التشريعات الأخرى المقارنة في ظل نظريات مختلفة ، لا أدعي فيها أنني ألميت بمختلف جوانبه ، إلا أنني حاولت في هذا المؤلف أن أجيب عن تساؤل كبير : عن ماهية الأوراق التجارية وما مدى تجسيد القانون التجاري الجزائري لضمانات الأمن القانوني عموما و للإلتزام الصرفي من خلال تأطيره للأوراق التجارية؟ مقارنة بالتشريعات الأخرى، في هذا الإطار مع الوقوف أيضا على القصور القانوني الذي يشوب التعامل بالأوراق التجارية في مجال التجارة التقليدية والإلكترونية وماهي الإمكانيات القانونية الجديدة التي يمكن من خلالها التصدي لعزوف التجارعن تداول الأوراق التجارية والأسباب القانونية والعملية لذلك .فالمشرع التجاري يفترض أن يواكب التجارة المعاصرة في تنظيم الأوراق التجارية بما يتماشى مع وظيفة الورقة التجارية لتأدية مهامها خاصة في المجال الاقتصادي، الأمر الذي يدفع للإقبال على استعمال الأوراق التجارية في الممارسات التجارية استنادا للأمن القانوني للإلتزام الصرفي المتضمن فيها والذي كرسه المشرع.وبالإضافة لذلك تظهر الأهمية من خلال ابراز مدى التحلل من الالتزام الصرفي كضمان للتعامل بالورقة التجارية خصوصا من ناحية الابقاء على الالتزام الأساسي الذي يمثل العلاقة الأصلية في الورقة التجارية ومدى الموازنة بين دعامتي السرعة والإئتمان، خاصة ان هاته الأخيرة يبدو من الوهلة الأولى أنها تثار عند تحول الإلتزام الصرفي إلى الالتزام المدني في حالتي التقادم والسقوط و إبراز ذلك يعكس الأهمية التي يكتسيها هذا العمل والتي سأجتهد على تسليط الضوء عليها في هذا الكتاب لغرض مساعدة طلابنا و زملائنا الباحثين و المشرع على التفكير من جديد في تأصيل وتحديث التشريع في مجال الأوراق التجارية .

ISBN 978-9-94-728101-7

9 789947 281017

ش ذ م م دار الكتاب الحديث لطبع والنشر والتوزيع

العنوان: 03 شارع بودربالة حميدات أولادفايت-الجزائر

العاصمة

هاتف /فاكس: 023280048

هاتف نقال:055058748

البريد الالكتروني dk.hadith@yahoo.fr

دار الكتاب الحديث

Scanné avec CamScanner